

Source : AN_NAHAR
 Date : 6-2-98.....
 Photo No. : 283.....

الساحة والدولة

بكلم سمير قصير

أخطر ما في قضية الشيخ صبحي الطفيلي إنها جسدت ديمومة منطق "الساحة" في النظرة السورية إلى لبنان، وإن يكن هذا المنطق منحراً في الأطراف القاعية (بالإضافة إلى التبنوية). ظهر هذا التجسيد أولاً طوال الأشهر التي عاشت فيها الحالة الطفالية على مامش "الحالة الإسلامية" المبنية بـ"حزب الله" والمتبعة أصلاً هيال مؤسسات الدولة اللبنانية. تم ظهر في قرار وضع حد لعصيان الشيخ الطفيلي.

فعمما تكن القوام للبنانية فاعلة، ومنها ما يتعارق بالتحولات التي يمر بها "حزب الله"، بدا جلياً منذ موعدة الطفيلي إلى العمل السياسي المعلن، وفي منطقة قريبة من الخود السوري، أن المعطى الخارجي ضاغط بقوة. وإذا كان البعض اعتبر نشوء العصيان، وعلى أساس سياسة الشرذمة الننساوية إلى سوريا، وسيلة لاضعاف هذا الطرف أو ذلك في السلطة القائمة، فإن أقصاء الطفيلي من طيبة الصراح أعاد هذه المركبة إلى تصابها الأقليني الأوسع. ولا يهم في هذا المجال أن كان المراد من الخطوة الأخيرة اثبات قبرة سوريا على ضبط الوضع في لبنان في ظل معادلة إقليمية شديدة التموج لمأساة خدمة الحكم الإيراني الجديد في مسعاه إلى الانفتاح على الولايات المتحدة.

لكن منطق الساحة قد يكون أقل خطورة مما قد يبدو للوهلة الأولى. فثمة بعد ايجابي في قضية الطفيلي، وتحديداً في الطريقة التي تعاملت معها سوريا، وهو أن الاداة التي تم اللجوء إليها هي اداة لبنانية وفوق كل شيء، رسمية. وهذا يعني في المقام الأول عودة إلى منطق الدولة، وإن ببطء، سوري، الأمر الذي لا يمكن الاستهانة به. فرغم أن بنود اتفاق الطائف المتعلقة بانسحاب الجيش السوري قد لفها النسيان، ورغم أن القرارات العليا لا تشتراك فيها السلطة اللبنانية إلا لتبلغ العلم والخبر، يتأرجح الصدر أن تصبح الاولوية عند السوريين المزور بالقونوات الرسمية للدولة، حتى لو قفزوا فوق أحدى حلقاتها.

وبهذا المعنى، يتضح أن خيار السلام الاهلي لا يلزم فقط المجتمع اللبناني بل ينظم أيضاً سياسة الدولة "الحامية". ليس الأمر بالتفهيم، خصوصاً إننا تذكرنا نفمة العودة إلى الحرب الاملمية التي يقينها بين الفينة والأخرى بعض الذين يدعون لقرب من سوريا. لا بد أدنى من التوقف ملياً أمام الوسيلة المختارة لانهاء الحالة الطفالية. فلو كان مسعى الشرذمة متحكماً في السياسة السورية، لكان أمكن أن ينتهي الوضع في بعلبك إلى اشتباكات اهلية، وبين أطراف ترتتط كلها بسوريا.

ويزيد من ايجابية اختيار الاداة ما ظهر من الجيش. إذ تأكّد مرة اخرى أنه بلغ درجة من البقاء، المؤسسي تتّجّح له ان يبني بلاءً حستا في لدق الظروف، ودون ان يكون في حاجة لأن يشارك في السلطة السياسية المدينة، على عكس ما يطلب البعض تصويره. ولعل في هذه القررة ما من شأنه التخفيف من حدة الاجواء التي ستهيمن على الدملة الرئاسية ان استمر هؤلاء في مساعيهم لاقحام المؤسسة العسكرية في الصراع السياسي.

لا يعني اللجوء في نهاية المطاف إلى منطق الدولة ان سوريا حسمت أمرها هيال مصير الدولة "المحمية". بل يبقى الكثير حتى تقتتن سوريا بان المصلحة التي جعلتها تختار غلبة المؤسسات اللبنانيّة لحماية حسابات إقليمية خاصة بما هي التي يجب ان تدفعها إلى الخيار نفسه عندما يأتي الامر إلى حساباتها... اللبنانيّة، سواء تلك المتصلة ببناء الدولة او بصون "العلاقات المميزة" بعد تصحّح مسارها.

سمير قصير